الفصل السادس
تمويل التعليم فى مصر

مقدمة

أولا – مصادر تمويل التعليم فى مصر

ثانيا – الاتجاهات الحديثة فى بحوث تمويل التعليم فى مصر

ثالثا – أسس ومحددات تمويل التعليم الجامعى فى مصر

رابعا – مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر

الفصل السادس

تمويل التعليم فى مصر

مقدمة

يعد اهتمام الدول بتمويل التعليم جزءا أساسيا من الاهتمام بالتعليم بصفة عامة ويواجه تمويل التعليم فى الدول النامية مشكلة عجز الموارد المالية المتاحة عن تقديم الدعم المالى المناسب لتقديم الخدمة التعليمية بالمستوى المناسب ، وقد تكشف عن هذه الأزمة تقرير فيليب كوميز حول أزمة التعليم المعاصر ، ولكنها ازدادت عمقا واتساعا عما بينه هذا التقرير ، الأمر الذى دعا البلدان المختلفة للبحث عن أفضل الصيغ المالية التى تحقق المعادلة الصعبة ، أقل تكلفة وأكبر إنتاجية ممكنة .

وفى مصر يعتمد تمويل التعليم على الاعتمادات التى تدرج ضمن ميزانية الخدمات بالدولة ، هذا بجانب اعتمادات أخرى تدرج ضمن موازنة بعض الوزارات الأخرى كالصحة والصناعة لمواجهة بعض العمليات التعليمية والتدريبية وبجانب ما تحصل عليه الدولة من معونات دولية أو هبات وتبرعات وجهود أهلية .

وبشكل عام فإن مصادر تمويل التعليم فى مصر لا زالت تعتمد بشكل أساسى على ما تخصصه الدولة من الميزانية السنوية ، أو على ما يتم تخصيصه كنسبة من الناتج القومى الإجمالى ، وكذلك على بعض الجهود الذاتية ، ومساهمات قطاع الأعمال ، كما تعتمد الدولة أيضا على مساهمات بعض المؤسسات الإقليمية فى إطار التعاون الدولى فى تمويل بعض المشروعات التعليمية .

يعتبر التعليم الجامعى عنصرا هاما فى تحقيق التنمية الشاملة فى حاضر كل أمة ومستقبلها فهو أفضل استثمار بعيد المدى يحقق أمل الفرد والمجتمع ، ولهذا فإن له الأولوية يشهد التعليم الجامعى إقبالا غير مسبوق وتنوعيا كبيرا فى مجالاته ووعيا بأهميته الحيوية للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفى بناء مستقبل الأجيال بتزويده بمهارات ومعارف ومثل جديدة .

وتحرص مصر منذ بداية التسعينات على وضع التعليم والثقافة فى طليعة أولويتها وهمومها ، كما تسعى إلى تطوير نظم التعليم فى شتى مراحله، باعتباره ركيزة التقدم والعامل الأساسى الذى لا غنى عنه لملاحقة كل تطور ، وهو العنصر الذى يحكم القدرة على مواجهة تحديات العصر بقوة واقتدار ومن هذا المنطلق كان إعلان القيادة السياسية إن التعليم أمن قومى وإنه استثمار وليس خدمات .

ويلعب التعليم الجامعى فى مصر دورا رئيسيا فى تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لعملية التنمية حيث تتوقف التنمية فى المجتمع على نوع الصلة بين التعليم والتنمية ، فإذا كانت التنمية ركيزها الإنسان ، فإن وسليتها فى ذلك هى التعليم ، ولهذا يعتبر التعليم الجامعى الرصيد الاستراتيجى لمصر الذى يحقق عن طريقه الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية .

وتتعدد الآراء حول أوضاع التعليم الجامعى فى مصر ، فالبعض يرى أن مصر تتوسع فيه أكثر من احتياجاتها ، ما أفرز ظاهرة بطالة الخريجين التى بلغت أبعادا لا يجوز التهوين بها ، ويقول البعض الآخر أن ازدحام الجامعات يحول دون حسن التأهيل فيها ، حيث يرى أنصار اقتصاديات السوق بأن جامعاتنا لا توفر التأهيل المطلوب لنشاط السوق من مهن وتخصصات مختلفة ، كما

يزعم البنك الدولى أن حجم الإنفاق على التعليم الجامعى يحد من إمكانية التوسع والتطوير فى التعليم الأساسى ، وينادى البعض الآخر بتخلى الدولة عن معظم الجامعات فيمولها القطاع الخاص ، أسر الطلاب ، ورجال الأعمال الذين يجب أن يعدوا نشاطهم الساعى إلى الربح إلى مجال التعليم العالى .

ويعتبر التمويل هو عصب نجاح أية سياسة للتعليم الجامعى ، فمن خلال توفير الموارد المالية يمكن إنجاز متطلبات تطوير التعليم الجامعى إلى مستوى أفضل ، ويجب مراعاة عدة اعتبارات عند التخطيط لتوفير الموارد المالية للتعليم الجامعى وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلى :

أ- العدول عن سياسة الإنابة فى الجامعات مع توفير المرتبات المناسبة لهم والتى تتناسب مع جهودهم وتفرغهم الكامل للعمل بالجامعات وبالتالى جدية الإشراف على الطلبة وتوجيههم .

ب- إعادة النظر فى البناء التنظيمى للأقسام العلمية بالجامعات على أسس علمية تتفق مع المهام والأعمال المناطة بكل منهم ، مع توفير المرونة الكافية لتطويرها دون عقبات فى ضوء مهام مسئولياتها .

ج- تحسين المناخ العلمى وتنميته من خلال الاهتمام بالثقافة العلمية وتحقيق الاستقرار لتنظيم البحث العلمى مع وضع سياسة مدروسة وتحسين سياسة البعثات لكى تهتم بالتخصصات الجديدة .

وتعد عملية توفير الموارد المالية اللازمةلتطوير التعليم الجامعى من أهم المشكلات التى تواجه الجامعات المصرية ، حيث يؤكد الواقع الفعلى أن التمويل الحكومى هو المصدر الوحيد الذى تعتمد عليه الجامعات الحكومية المصرية وأن هناك نقصا فى الموارد اللازمة لتقديم تعليم جامعى على درجة عالية من الكفاءة، وأن الجامعات تفتقد إلى بدائل مختلفة لتنويع مصادر تمويلها ، برغم من دعوة العديد من الدراسات والمؤتمرات والبحوث العلمية إلى تطوير تمويل

التعليم الجامعى فى مصر ، وتؤكد معظم هذه الدراسات على ضرورة إيجاد مصادر غير تقليدية لتمويل الجامعات أهمها :

1- الاهتمام بالترشيد فى الإنفاق والاستخدام الأمثل للموارد المالية المرصدة للجامعات .

2- العمل على تشجيع المشاركة المجتمعية فى تمويل الجامعات المصرية .

3- إنشاء صندوق مركزى لدعم تمويل التعليم الجامعى .

4- الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة فى تمويل التعليم الجامعى.

5- تفعيل آليات التمويل الذاتى للجامعات وإنشاء مكتب لتسويق الخدمات الجامعية بما يوفر دخلا إضافيا للجامعة .

6- مشاركة الطلاب ورجال الأعمال فى تمويل التعليم الجامعى .

7- تخصيص نسبة من أرباح الشركات الصناعية ومؤسسات القطاع العام والخاص والبنوك لميزانية التعليم الجامعى .

8- تطبيق نظام البرامج الموازية والدولية بالجامعات المصرية .

9- تخصيص نسبة من إيرادات المستشفيات الخاصة لتمويل التعليم الجامعى .

10- فرض ضرائب على الإعلانات المختلفة فى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية لصالح تمويل التعليم الجامعى .

11- فتح دراسات مسائية تتيح الفرصة للراغبين فى استكمال الدراسة مقابل دفع رسوم تسهم فى تمويل الجامعات المصرية .

12- التوسع فى إنشاء الجامعات الخاصة .

وانطلاقا من ذلك تسعى الحكومة المصرية حاليا إلى تطوير التعليم الجامعى والأخذ بآليات متنوعة لتحقيق هذا التطور المنشود منها تغيير الهياكل الجامعية ، وتعديل السياسات التعليمية ، والتركيز على مراقب جودة

المخرجات ، وإيجاد مصادر غير حكومية لتمويل التعليم الجامعى فى مصر لأنه يمده بالقوة الاقتصادية التى تمكن التعليم الجامعى المصرى من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية والفيزيقية ، وبدونه يقف التعليم الجامعى عاجزا عن أداء مهامه الأساسية ، أما إذا توفرت له الموارد المالية المطلوبة ، أصبحت مشكلاته أيسر للحل وقدرته على التطوير أكبر .

أولا – مصادر تمويل التعليم فى مصر :

ليست هناك طريقة مثلى لتمويل التعليم فلكل طريقة عيوبها ومزاياها وتختلف طريقة التمويل باختلاف الزمان وبيئه العمل ، ومن الممكن إيجاد طريقة تتضمن قدرا ضئيلا من تدخل الحكومة فى تمويل التعليم ، ويتحمل الأفراد المسئولية الأكبر ، وقد ظل هذا الوضع فترة طويلة من الزمن لم تهتم خلالها الحكومات بتمويل التعليم وتوفير الخدمات التعليمية للأبناء ، ومن مزايا هذا النظام إتاحة الفرصة للأسرة لتهيئة الفرص التعليمية التى تناسب التلاميذ بينما يعاب عليه زيادة العبء على الأسرة والأفراد ، وبالتالى اختيار مستوى متدن من الفرص التعليمية ، ويترتب على ذلك خفض القيمة الاقتصادية والاجتماعية للتعليم ، ولعل هذا ما دعا الحكومات المختلفة لتحمل عبء التربية تحقيقا لعدالة توزيع الخدمات التعليمية .

وقد حدد غنيمة 1996 أربعة مصادر لتمويل التعليم فى مصر هى :
الميزانية العامة للدولة وميزانية القطاع المحلى والمشاركة الشعبية ممثلة فى الأفراد والأسر والمساعدات الخارجية ، بينما يمكن النظر إليها بكونها ثلاثة مصادر هى التمويل الحكومى والجهود الذاتية ممثلة فى إسهام القطاع الخاص فى التعليم بجانب التبرعات والهبات لتخفيف العبء على موازنة الدولة والمساعدات الدولية فى شكل منح وقروض ومعونات خارجية من منظمات دولية كاليونسيف واليونسكو والبنك الدولى ووكالات المساعدات الدولية .

وأما عجز الموارد المالية الرسمية المخصصة للتعليم وضعف الوعى بالقيمة الاقتصادية للتعليم بدأت الحكومات فى البحث عن مصادر أخرى غير حكومية لتمويل التعليم ، وأصبح تمويل التعليم عن طريق .

أ- **التمويل الحكومى** : وهو مصدر التمويل الأساسى فى معظم دول العالم للتعليم العام ، ويتفاوت حجم ما تسهم به الحكومة فى تمويل التعليم العام من دولة لأخرى حسب نوع التعليم ومستواه .

ب- **الطالب** : وهو المستهدف الأول للخدمة التعليمية ، وقد أدت زيادة الطلاب المسجلين بالتعليم إلى تفاقم أزمة تمويل التعليم بسبب عدم كفاية الدعم الحكومى ولكن الوضع اليوم اختلف حيث يمثل الطلاب أحد المصادر الأساسية فى تمويل التعليم ، حيث تحدد رسوم مالية لكل طالب حسب نوع التعليم ومستواه يشارك بها الطالب فى تمويل الخدمة التعليمية .

وعند مناقشة الأسس الفلسفية والفكرية التى تقوم عليها مساهمة الآباء فى تعليم الأبناء نجد أن مشاركة الأسرة فى تعليم قد تتعارض للوهلة الأولى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، حيث تسمح هذه المشاركة بتباين الفرص التعليمية من تلميذ لآخر حسب المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة ، ولا يتفق تمايز الطلاب هنا مع ما بينهم من فروق عقلية أو جسمية ، ذلك أن تحمل النفقات التعليمية لا يرتبط فقط بفكرة المنفعة ، وإنما يتوقف على القدرة التمويلية للممول والتى تختلف من فرد لآخر داخل الدولة الواحدة ومن دولة لأخرى حسب الاتجاه الأيديولوجى الذى تؤمن به .

وعندما يسهم الآباء بفاعلية فى تمويل تعليم الأبناء فإنهم يتحمسون لمتابعة نتائج عمليات التعلم مما يوجد نوعا من التناسق بين المدرسة

والأسرة ، هذا التناسق يجنب الأبناء مواقف الصراع التى يمكن أن يعيشوها وتؤثر فى تشكيل شخصياتهم ولقد بينت الدراسات أن مساهمة الأسرة فى تمويل التعليم فى مصر تصل إلى 15 ٪ من دخل الأسرة لتلميذ الصف الثالث الإعدادى .

وتقف مساهمة الأفراد فى تمويل التربية الخاصة فى مصر على دفع الرسوم الدراسية مع بعض التبرعات والهبات ، وقد يرجع انخفاض المساهمات الحالية للأسرة فى التربية الخاصة للأبناء إلى قلة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية التى يزداد الإقبال عليها لدى الطلاب فى المدارس العامة ، كما أن معظم مدارس التربية الخاصة مدارس داخلية يتواجد بها الطلاب طيلة أيام الأسبوع .

ج- **المشاركة غير الحكومية والشعبية :** وهى من المصادر المهمة لتمويل التعليم ، حيث تشمل نصيب التعليم من الهيئات غير الحكومية والأفراد ورجال الأعمال ، وذلك عن طريق التبرعات والهبات فى صورة أموال أو أجهزة أو معدات ، أو إقامة مبان ، أو التبرع بالأراضى ويسمى بعض التربويين هذا المصدر بالجهود الذاتية

وقد نظم القانون 139 لسنة 1981 فى المادة (11) عملية المشاركة فى تمويل التعليم بأنه يجوز للمحافظ الإفادة من الجهود الذاتية للمواطنين فى تنفيذ خطة التعليم المحلية بعد موافقة وزير التعليم ، ويجوز أن يتضمن ذلك إنشاء صندوق محلى لتمويل التعليم بالجهود الذاتية ، ويسهم الأهالى فى جهود التعليم بإنشاء المدارس ذات الفصل الواحد أو ذات الفصلين فى القرى وإقامة المدارس الخاصة وتقديم العمالة الفنية كمساعدة عينية للعمل على إصلاح بعض المرافق التعليمية .

كما أوصى المؤتمر القومى للتعليم الابتدائى المنعقد عام 1993

بالقاهرة بضرورة تشجيع رجال المال والاعمال على الإسهام فى تمويل سواء أكان من خلال إنشاء مدارس نموذجية ، أم من توفير التجهيزات اللازمة للمدارس . أم من تقديم أراضى للبناء ، إنشاء صندوق قومى للتعليم يشارك فيه القادرين مقابل الذين يساهمون فى توفير المتطلبات التعليمية على نفقتهم الخاصة وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية التى تستهدف إنشاء المدارس فى المراحل التعليمية المختلفة .

د- **المساعدات الخارجية** : تلجأ الدولة أحيانا إلى مصادر خارجية لتمويل إصلاح التعليم وتطويره وتتحمل المنظمات الدولية مثل اليونسيف والأمم المتحدة والبنك الدولى ومكتب التعاونى الخليجى (فيما يتعلق بالدول العربية) عبئا كبيرا من تمويل التعليم فى البلدان المختلفة .

ثانيا : الاتجاهات الحديثة فى بحوث تمويل التعليم فى مصر :

إن قضية تمويل التعليم ليست هى توفير الكم اللازم من الأموال لتقديم الخدمة التعليمية ، ولكنها قضية تيسير الإنفاق على التعليم والتغلب على الصعوبات التى تواجه هذه العملية والبحث عن مصادر جديدة مفيدة فى المستقبل ، وقد تناولت بحوث تمويل التعليم هذه القضية من جوانب متعددة : اقتصادية ، واجتماعية تربوية ، وسياسية ترسم فى مجلمها سياسة تعليمية واضحة المعالم وتتمثل هذه الاتجاهات فى الجوانب التالية :

أ- **التمويل وتكافؤ الفرص التعليمية** : تشير بحوث تمويل التعليم إلى ارتفاع التكلفة الحقيقية للتعليم وخاصة فى مكوناتها العائلية والفردية ، ولعل هذا يهدد تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى تجتهد الدول المختلفة فى تحقيقه على المستويين الكمى والنوعى ولهذا فإن بعض البحوث تنبت الاهتمام بزيادة الميزانية لمواجهة تأثير الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الطلاب .

ب- **بحوث التمويل وتخطيط التعليم وتطويره :** كشفت الدراسات التربوية عن أهمية بحوث تمويل التعليم فى تخطيط التعليم وتطويره ، خاصة أمام تزايد النفقات التعليمية الحكومية اللازمة للتعليم ، وعجز البلدان عن الوفاء بهذه الأعباء .

ومن أبرز بحوث التمويل المفيدة للمخطط التربوى تلك التى تدرس تطور تمويل التعليم والتنبؤ بالمستقبل والبحث فى وسائل التمويل ومصادره المحلية والمتوقعة والربط بين النفقات التعليمية وفاعلية التعليم ، وتمثل دراسة فيزبن A-Fisbin وستارو بولس Psacharo Poulos واحدة من الدراسات المهمة فى هذا المجال حيث اهتمت بتحليل تمويل التعليم فى فنزويلا فى الفترة 1998- 1999 لأغراض تخطيطية وقدمت نموذجا لتمويل التعليم وزيادة فوائده .

ج- **بحوث التويل وإنتاجية التعليم :** يقصد بإنتاجية التعليم العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية وهى تزيد عند الحصول على أكبر عائد ممكن مقابل أقل جهد ومال ، ومن أهم ما يعوق تحقيق أعلى إنتاجية للتعليم معدلات الرسوب والتسرب والأساليب التقليدية للتعليم .

ويذكر تشنج Cheng أن هناك بعض العوامل التى تؤثر فى إنتاجية التعليم منها معدلات الطلاب المعلمين ومدى استغلال المبنى وثقافة الفصول ومستوى التحديث التعليمى .

ويتضح من هذه الدراسات أن اهتمام بحوث تمويل التعليم بقضية إنتاجية التعليم ممثلة فى :

أ- الربط بين تمويل التعليم وتحقيق الأهداف التعليمية .

ب- الربط بين تكلفة التعليم وعوائده الفردية والاجتماعية .

ج- الربط بين التمويل وفاعلية بعض البدائل التكنولوجية فى التعليم.

د- تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة فى التعليم .

د- **بحوث مصادر التمويل وأشكاله :** تتعرض بحوث تمويل التعليم لجميع الموارد المالية المخصصة للتعليم من مختلف المصادر الممثلة فى :

1- الجهات الحكومية المسئولة عن التعليم .

2- الهيئات الدولة والمحلية .

3- الآباء وأولياء الأمور .

وتتأثر مصادر تمويل التعليم بالاتجاهات التربوية التى تأخذ بها الدولة مثل مجانية التعليم ، ومكانة التعليم بين الخدمات الاجتماعية ودوره فى عملية التنمية ومن هنا تعددت بحوث تمويل التعليم لمقابلة هذا النوع من القضايا .

وقد قام توما Tuma بدراسة اهتمت بالعلاقة بين نوع المعهد التعليمى ومصادر التمويل وأشكاله من منح وقروض ، ومساعدات مالية ودعم حكومى ، كما ربطت بين الخصائص الديموجرافية للطلاب وبيانات المساعدات المالية للطلاب وجاءت دراسة المركز القومى للإحصاء التربوى بواشنطن ليشير فى نفس اتجاه دراسة توما فى الربط بين دخل الأسرة وأشكال تمويل التعليم بما فيها قروض الطلاب وتبين من هذه الدراسة أن نسبة المنح التعليمية تصل إلى 29٪ من جملة تمويل التعليم ، ويصل أغلبها للطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة وكذلك تشير الدراسة الأمريكية إلى أن الدعم الحكومى للتعليم لا يزيد عن 20 ٪ من جملة التكلفة الإجمالية للتعليم بواشنطن .

ومن البحوث والدراسات التى ركزت على مصادر التمويل وأشكاله دراسات خلف البحيرى 1987 ، وفيصل الراوى 1991 ، محمد محروس إسماعيل 1996 ، غادة اللبان 1997 ، حيث أبرزت هذه الدراسات الجانب الحكومى والعائلى والفردى فى تمويل التعليم ونشر هذه الدراسات إلى أن :

1- ميدان اقتصاديات التعليم فى مصر والبلاد العربية فى حاجة إلى مزيد من البحوث حول تمويل التعليم وعلاقاته بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الساخنة على الساحة .

2- تمويل التعليم فى مصر لا يتأثر بعدد سنوات الدراسة أو مستويات الطلاب الاقتصادية ، أو جنس الطلاب بقدر ما يتأثر بمستوى التعليم وبيئته بشكل واضح .

3- أن تمويل التعليم فى مصر فى حاجة إلى مصادر جديدة وإلى سياسة جديدة تعيد النظر نحو الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

ثالثا : أسس ومحددات تمويل التعليم الجامعى فى مصر :

تتركز تمويل التعليم الجامعى فى مصر على مجموعة من الأسس والمحددات والتى من أهمها ما يلى :

1- **مجانية التعليم والالتزام بالدستور :**

نصت المادة رقم 18 لسنة 1971 من الدستور على أن التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام فى المراحل الأخرى وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات .

2- **تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :**

يقصد بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إتاحة فرصة التعليم لكل فرد بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته ودرجة استعداده إلى أطول مدة ممكنة ، كما تعنى توفير فرص التعليم لكل فرد راغبا فى مواصلة التعليم باعتباره حق لكل مواطن ، بغض النظر عن عمره أو موقفه الاجتماعى أو الجغرافى ، ربما حصل عليه من شهادات ما دام راغبا

وقادرا على متابعة المستوى التعليمى الذى يختاره .

ولا يعنى ذلك أن يكون التعليم الجامعى فى متناول كل إنسان دون قيود تفرضها ظروف الدولة وسياستها العامة ، ومراعاة أمور كثيرة ، مثل عدم إنتاج قوى بشرية لا عمل لها ، والقدرة المالية للدولة ، والموائمة بين الميزانية المخصصة للتعليم وبقية القطاعات الأخرى ، مثل الدفاع والأمن القومى وغيرها من القطاعات المختلفة التى تستوعب جزءا كبيرا من الموازنة العامة للدولة مما يؤثر فى النهاية على نصيب التعليم منها ونتيجة للضغوط الاجتماعية وضمانا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين أفراد المجتمع المصرى فى التعليم جعلت الدولة التعليم بالمجان فى مختلف المراحل ، والتوسع فى التعليم الجامعى ، بهدف استعاب أكبر عدد من خريجى المرحلة الثانوية ورصدت أموالا كثيرة لذلك ، إلا أن قدرة البلاد المالية لا تتناسب مع تلك الأعداد المقبولة بالتعليم الجامعى ، الأمر الذى انعكس على الجوانب الكمية والكيفية لهذا النوع من التعليم .

3- النظرة إلى التعليم على أنه استثمار :

أصبح الإنفاق على التعليم فى مختلف مستوياته نوعا من الاستثمار تظهر آثاره فى زيادة مهارات وقدرات الأفراد بالمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج وزيادة استقلال الموارد الطبيعية ودفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد ، الأمر الذى أدى إلى تغير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم ، وأنه أداة تعمل على تنمية الإنسان وتكوين شخصيته ورناء ملكاته الفكرية وأداة لتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع .

كما أنه يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار لأن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تبادلية ، لأن التعليم مطالب بالإسهام فى عملية التنمية والتعليم نفسه لا يمكن أن يتقدم ويتطور بدون تنمية حقيقية ،

كما أن ارتفاع الدخل القومى يجعل الدول قادرة على تخصيص أموالا أكبر للتعليم فى مختلف مراحله ، ويعتبر أحد العوامل المؤثرة على تمويل التعليم الجامعى فى مصر .

4- التخطيط لتمويل التعليم الجامعى :

ينبغى عند دراسة تمويل التعليم الجامعى وضع مخطط هيكلى للصورة المعيارية التى تجب أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به فى الأجل الطويل ، ثم وضع برنامج للتنفيذ المرحلى فى خطط قصيرة الأجل فى ضوء الإمكانات التامة ، وما تسمح به الظروف العامة فى المجتمع ويحتوى هذا البرنامج على الخطوات التالية والتى من أهمها :

أ- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الجولة ، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات أى جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها .

ب- تحديد النفقات المباشرة وغير المباشرة من عمليات التمويل وتوجيه ضبط الميزانية وأسلوب الإدارة المتبع فى البلاد .

ج- تحديد الأولويات فى عمليات الإنفاق ويستلزم تنفيذ أى مقترحات فى إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالى :

أولا : فعالية أسلوب التمويل فى إتاحة موارد ملموسة للإسهام فى ديمقراطية التعليم ورفع جودته .

ثانيا : الواقعية وإمكانية التطبيق العملى .

د- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم فى تمويل التعليم الجامعى واتخاذ القرار فى ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة .

٥- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعى ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات ، سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم جامعى تستوعب الملايين وتقدم خدمات تعليمية ممتازة بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق ، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقاتهم ومستوى دخولهم بدون أن نوجد لهم ترتيبات بديلة فى إطار الدستور والقوانين السائدة .

5- المساعدات الخارجية وصعوبة الاعتماد الدائم عليها :

تعتبر المساعدات الخارجية من الأسس والمحددات الهامة فى تمويل التعليم فى مصر وهى تقدم من بعض الدول والهيئات والمؤسسات الدولية فى إطار التعاون الدولى والاتفاقيات الثنائية ، وتشمل المساعدات الخارجية المنح والهيئات والمعونات والقروض الأجنبية المقدمة من هيئة المعونة الأمريكية أو البنك الدولى أو اليونسكو أو البنك الإفريقى للتنمية حيث تتأثر الإيرادات التعليمية بهذه المساعدات وربما يكون لها أهمية أكبر إذا ما أحسن استخدامها من تنمية وتطوير نظم التعليم ، ولكن التجربة أثبتت أن المساعدات الخارجية لم تكن عادة بدون مقابل ، وفى بعض الحالات استهدفت إرساء أنظمة تعليمية ترتبط بالدول المتاحة ولا تتناسب ظروف الدول النامية ، كما أن هذه المنح لا توظف بطريقة صحيحة وأوجه انفاقها بعيدة عن تطوير العملية التعليمية ، فهى على الرحلات والحوافز الخاصة بالمسئولين فى مواقع الإدارة ويعد هذا إسرافا وإهدار للموارد المالية بما لا يساعد على تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة ، كما أن توقفها فجأة لدولة معينة يؤدى إلى انهيار

الأنظمة التعليمية وخاصة فى المستويات الأعلى من النظام التعليمى ، مما دعا الكثيرين إلى التحذير من مخاطر الاعتماد على المساعدات الخارجية فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر .

رابعا : مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر :

تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع ، كما تنوع مصادره طبقا للنظرة المجتمعية للتعليم الجامعى من حيث كونه مفتوحا أو انتقائيا ، موجها لحاجات الأفراد أم متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية ، متاحا لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أم مقتصرا على القطاع العام ومن هنا تعددت التصنيفات التى وضعها الباحثون لمصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر ، فمنهم من يقسمها إلى أربعة مصادر هى الميزانية العامة للدولة وميزانية القطاع المحلى والأفراد والمؤسسات الإنتاجية والمساعدات الخارجية ومنهم يقسمها إلى مصدرين أساسين هما :

الأول ما تخصصه الدولة من الميزانية العامة للتعليم الجامعى .

والثانى الجهود الذاتية من القادرين من الأفراد ورجال الأعمال .

ويمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر إلى مصادر أساسية وتشمل التمويل الحكومى ومصادر ثانوية وتشمل مصادر داخلية وأخرى خارجية ويتمثل مصادر تمويل التعليم الجامعى فى مصر المصادر التالية :

1- المصادر الأساسية :

ويقصد بها تلك المصادر التى تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية فى تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية ، وتشمل التمويل الحكومى الذى يعتمد على الضرائب العامة والرسوم أو المصروفات الدراسية ويتمثل التمويل الحكومى فى الآتى :

التمويل الحكومى : تعتبر الدولة هى المصدر الرئيسى لتمويل التعليم الجامعى فى مصر ودور القطاع الخاص فى عمليات التمويل محدود للغاية ، وتتحمل الدولة جميع نفقات التعليم الجامعى الرأسمالية والجارية ، وقد يتحمل المتعلمون أحيانا بعض النفقات الثانوية التى لا تترك أثرا كبيرا على قراراتهم فى مجال التعليم الجامعى واستمراره وتطويره ، ولذا تخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنوية من الميزانية العامة للتعليم عامة والجامعى خاصة وترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومى للدولة وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية .

ويعتمد التمويل الحكومى على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم الجامعى ، منها الضرائب العامة التى تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله والتى تعتمد عليها الحكومة فى الإنفاق على التعليم الجامعى ، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى ، وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم مقابل الخدمات التعليمية أو إسكان الطلاب داخل المدن الجامعية ، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم الجامعى ، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم الجامعى ، وبرز الذين يحبذون مساهمة الطلاب فى تحمل بعض نفقات تعليمهم الجامعى إلى أن الطالب هو المستفيد الأول من نواتج الخدمات التعليمية ، ويكون له ولعائلته رأى نافذ فى طبيعة الخدمات التعليمية ونوعيتها، ويتسم بالجدية فى الاستفادة من هذه الخدمات ، وبالرغم من ذلك تقتضى العدالة الاجتماعية ومعايير ديمقراطية التعليم أن لا تكون الأوضاع الاقتصادية للطالب حائلا دون التحاقه بالتعليم الجامعى إذا كان مستواه العقلى وقدراته

تؤهله للسير فى التعليم الجامعى كما يرى بعض الاقتصاديين أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم الجامعى انطلاقا من مجموعة من المبررات أهمها :

أ- قيام الدولة بتمويل التعليم الجامعى يزيل العوائق المالية أمام قرارات الأفراد نحو الالتحاق بالتعليم الجامعى ، مما يؤدى إلى تحقيق ديمقراطية التعليم الجامعى ، وإتاحته أمام مختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص فى قبول الطلاب بالتعليم الجامعى .

ب- الدولة هى الجهة التى تحاول تنظيم إيرادتها ، ويفضل التعلم الذى يتلقاه الأفراد سيرفع دخلهم وبالتالى يزداد نصيب الدولة من الضرائب التى يدفعونها ، خاصة إذا كان الفرد من خريجى التعليم الجامعى .

ج- قيام الدولة بتمويل التعليم الجامعى يوفر إمكانية أفضل لتخطيط القوى العاملة من الناحية العددية والنوعية ، بعيد عن التعليم الجامعى الخاص وبرغم أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم الجامعى إلا أن هناك بعض المظاهر السلبية التى توجد بهذا النوع من التعليم ، مما تدعوا إلى إعادة النظر فى تمويل التعليم الجامعى ومن أهم هذه المظاهر ما يلى :

- قلة وجود الدوافع الاقتصادية اللازمة لرفع إنتاجية التعليم الجامعى .
- انخفاض الدوافع الاقتصادية يؤدى إلى هدر اقتصادى وضياع الموارد المخصصة للتعليم الجامعى ويتمثل هذا الهدر فى تدنى مستوى تحصيل الطالب وتسربه من التعليم الجامعى مما يزيد من نفقات تعلمه بالإضافة إلى عدم حرص العاملين على استخدام للمؤسسات التعليمية الجامعية الاستخدام الأمثل لها .

2- المصادر الثانوية :

تسهم المصادر الثانوية فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية وقد تكون هذه المصادر داخلية مثل التبرعات الأهلية والجهود الذاتية من قبل الأفراد أو مصادر خارجية مثل المنح الدراسية والهيئات والإعانات

والقروض التى تقدمها بعض الدول أو الهيئات أو الأفراد أو للتعليم الجامعى ، وتتمثل المصادر الثانوية فى المصادر التالية :

أ- المصادر الداخلية : تشمل المصادر الداخلية التبرعات الأهلية والجهود الذاتية والتى تلجأ إليها الكثير من الدول التى تعجز عن توفير الأموال الكافية لتمويل التعليم عامة والجامعى خاصة ويمكن أن تأخذ هذه المصادر صورا متعددة منها قيام المسئول بحث الأفراد فى المساهمة لتمويل التعليم الجامعى لتنفيذ خطته التعليمية المحلية ، أو حث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمال على التبرع للتعليم الجامعى بالأموال أو الأجهزة التقنية الحديثة ، وإقامة المعامل وتجهيزها بالمعدات اللازمة أو إقامة الكليات أو التبرع بالأرض .

ويعتبر دور الجهود الذاتية والتبرعات الأهلية بشكل واضح فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى ، حيث يقوم أهل القرى فى مصر بالتبرع بالأرض وجمع الأموال للمساهمة فى إقامة المبانى المدرسية ، أما الجهود الذاتية والشعبية والأهلية فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر فهى قليلة جدا عند مقارنتها بهذه المساهمات فى مراحل التعليم قبل الجامعى الأمر الذى يدعوا إلى تشجيع المؤسسات الخيرية والجهود الشعبية والأهلية إلى تقديم المزيد من الموارد الإضافية والتى يمكن أن تساهم فى تمويل التعليم الجامعى والتعليم العالى .

ب- المصادر الخارجية : تحصل كثيرا من مؤسسات التعليم العالى والتعليم الجامعى فى مصر على بعض مواردها المالية من مصادرها الخارجية سواء كانت هذه المصادر فى صورة قروض أو منح دراسية أو هبات أو معونات أجنبية تقدمها بعض الحكومات أو المنظمات الدولية وتتمثل المصادر الخارجية لتمويل الجامعى فى الأنواع التالية :

1- أنواع المصادر الخارجية : تشتمل المصادر الخارجية لتمويل التعليم الجامعى على القروض والمنح الدراسية والهبات والمعونات الخارجية وتتمثل فى المصادر التالية :

أ- **القروض** : تعد القروض أحد المصادر الهامة لتمويل التعليم الجامعى ، خاصة بعد أن تغيرت النظرة التقليدية للتعليم من حيث كونه مجرد خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين إلى عملية استثمار فى رأس المال البشرى ، وتوجه القروض غالبا إلى تمويل المشروعات التعليمية ذات العائد طويل المدى كالأبنية الجامعية والمعامل وتجهيزاتها ، إلا أنه يؤخذ عليها كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعى ، إن الدولة المقترحة تتحمل أعباء سدادها وفوائدها ، الأمر الذى يتطلب من الدولة تقييم المواقف بطريقة علمية بين أعباء القروض والفوائد التى تجنيها من وراء هذه القروض .

ب- **المنح الدراسية** : لقد شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا فى مؤسسات التعليم الجامعى فى مختلف دول العالم ومنها مصر مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقدم منح دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم الجامعى مما يستدعى تلك الدول إلى إرسال طلابها إلى الخارج وغالبا ما تكون إلى أوروبا وأمريكا الشمالية .

ج- **المعونات الأجنبية** :

تتلقى الكثير من الدول النامية ومنها مصر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم الجامعى بها ، ويتم ذلك بشكل ثنائى بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين ، وقد تكون هذه المعونات عبارة عن منح لا ترد ، أو تكون عبارة عن قروض ولكنها بشروط ميسرة ، وتستخدم هذه المعونات فى إنشاء المبانى الجامعية وتزويدها بالتجهيزات والمعامل والأدوات اللازمة لتعليم الطلاب وعلى الرغم من أهمية المعونات الخارجية ، إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من

الإنفاق على التعليم الجامعى فى مصر ويظل الاعتماد شبه الكامل فى التمويل الحكومى .

2- الهيئات والمؤسسات التى تقدم مساعدات خارجية لتمويل التعليم الجامعى فى مصر تتعدد الهيئات التى تقدم مساعدات خارجية كمعونات للتعليم الجامعى والعالى مثل هيئة المعونة الأمريكية التى تقدم مساعدات مالية لميادين متعددة منها مشروع إصلاح مراحل التعليم فى مصر ، وبعض المؤسسات الأمريكية مثل مؤسسة كارنجى التى تهتم بتمويل مشروعات التعليم الجامعى والعالى ، وخاصة فى مجال العلوم الاجتماعية والتخطيط وتدريب القوى العاملة وهيئة فورد التى ساهمت فى إقامة المعهد القومى للتنمية الإدارية فى مصر وتقوم بتمويله وتزويده بأعضاء هيئة التدريس وتقدم منحا دراسية لطلابه ومنظمة اليونسكو التى تتعاون مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة فى تقديم مساعدات مالية لمصر ، وتتمثل فى المساعدات المالية والفنية ، وتقديم الخبرات والأدوات والأجهزة وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية الدولية والإقليمية والتجارب حول استخدام الطرق التعليمية ووسائل الاتصال وجمع ونشر الإحصاءات والمعلومات التى تتعلق بالتعليم عامة والجامعى خاصة فى مصر . وبالرغم من أهمية دور المصادر الخارجية فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر ، إلا أنها تمثل نسبة قليلة من جملة الإنفاق على التعليم الجامعى .